الدبلوماسية العمانية: نهج الحياد وجاذبية الوساطة[1]

عادل مساوي [1]
[1] جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية، moussaouiadil5@gmail.com

المستخلص يتناول المقال نهج الحياد الإيجابي كثابت من ثوابت السياسة الخارجية العمانية وما نتج عنه من اكتساب سلطنة عمان لثقة عدد من الأطراف الدولية والإقليمية. لتأكيد هذا التوجه اتبعت هذه الأخيرة أسلوب دبلوماسية هادئة مكنتها من عدم التورط في النزاعات الإقليمية والابتعاد عنها كل البعد. ومن جهة أخرى، يعالج المقال دبلوماسية الوساطة العمانية بأسلوبها المتفرد والبعيد عن الصخب، الشيء الذي منحها نوعا من الجاذبية والاهتمام داخل الوسطين الدبلوماسي والأكاديمي على حد سواء. نجاعة نموذج الوساطة العمانية تجسد في العديد من المحطات والاحداث التي شهدتها المنطقة العربية. مع تسليط الضوء أكثر على دورها في مفاوضات الملف النووي الإيراني الذي أنجب اتفاق فيينا لعام 2015 بين إيران ومجموعة الستة. ناهيك عن استماتة الدبلوماسية العمانية بجهودها المضنية في إيجاد حل للازمة اليمنية بالرغم من الصعوبات المحلية والإقليمية التي تحول دون التوصل لحل. وفي الختام، يشير المقال إلى التحديات التي تواجه خصوصية الوساطة العمانية وسط بيئة إقليمية ناشئة تشجع على الاستثمار في التوسط في النزاعات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية الدبلوماسية العمانية؛ الدبلوماسية الهادئة؛ الوساطة؛ الحياد الإيجابي؛ الأزمة اليمنية؛ الملف النووي الإيراني

OMANI DIPLOMACY: A POLICY OF NEUTRALITY AND THE APPEAL OF MEDIATION

Adil Moussaoui[1]
Mohammed V University in Rabat, Morocco, moussaouiadil5@gmail.com

ABSTRACT The article highlights Oman's positive neutrality approach as a constant in its foreign policy, which has earned the trust of several international and regional parties. This approach is a cornerstone of Oman's foreign policy, where the Sultanate follows a quiet and non-confrontational diplomatic approach, avoiding entanglement in regional conflicts. The article emphasizes the effectiveness of Oman's mediation model in resolving regional and international conflicts, where Oman played a crucial role in the Iranian nuclear file negotiations, leading to the 2015 Vienna Agreement between Iran and the P5+1. Omani diplomacy also made strenuous efforts to find a solution to the Yemeni crisis, despite local and regional obstacles. In conclusion, the article points to the challenges facing Oman's unique mediation approach in an emerging regional environment that encourages investment in mediation in regional and international conflicts.

KEYWORDS: Omani diplomacy; quiet diplomacy; mediation; positive neutrality; Yemeni crisis; Iranian nuclear file.

1. المقدمة

تجمع الدراسات والأدبيات العلمية التي تراكمت حول قضايا السياسة الخارجية و الدبلوماسية العمانية على مدى العقود الماضية التزام هذه الأخيرة بإستراتيجية الحياد الإيجابي مستندة في ذلك على نظرة واقعية تقوم على إدراك حدود قدرتها وسعيها لتوظيفها بشكل سليم، كما أن استحقاق موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي وعمقها الحضاري والتاريخي، جعل منها دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي..) ، وهذا بدوره كفل لها مكانة كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي معاً، وجعلها تستمر بالمحافظة على أمنها الوطني.

مع تعاقب حالات التوتر التي عرفتها المنطقة العربية والتي ما زالت تعرفها منطقة الخليج العربي تحديدا، حافظت سلطنة عمان على نهجها الثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ورفضها الانضمام للأحلاف الإقليمية. كما عمدت السلطنة في ظل البيئة الإقليمية المتوترة على تهدئة الأطراف المتنازعة، والعمل على فتح قنوات اتصال بين الأطراف للعمل على تسوية الأزمات، وفي كثير من الأحيان اختارت السلطنة القيام بدور الوسيط المسهل لعملية الاتصال والتفاوض بين الأطراف المختلفة، وظهر هذا من خلال العديد من الصراعات الإقليمية ونخص بالذكر منها الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية.

2. مشكلة الدراسة

من ثوابت السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية هو ثابت السلام الذي ترى أن تفعيله يجب أن يكون في إطار القانون الدولي واحترام المبادئ والأعراف التي يقوم عليها والتحلي بروح التسامح بين مختلف الجماعات والأجناس. وباعتبار عمان دولة تنحاز للقضايا العادلة وللدول المحبة للسلام فإن تسوية النزاعات الدولية بطرق الحوار والمفاوضات يوجد في صميم اهتمامها الدبلوماسي.

ولتحقيق هذا المبتغى تعتمد السلطنة على خيار ونهج الحياد الإيجابي في تصريف أمور سياستها الخارجية بانتهاج سياسة حسن الجوار مع الجيران وإقامة علاقة ودية مع بقية دول العالم. الشيء الذي اكسب عمان ثقة عدد من الأطراف الدولية والإقليمية. ناهيك عن الابتعاد والنئي عن التورط في الصراعات والأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عبر نهج أسلوب

[1] تاريخ الاستلام: ديسمبر 2024، تاريخ القبول: مارس 2025، تاريخ النشر: أبريل 2025

دبلوماسية هادئة Quiet Diplomacy عنوانها الأبرز التروي في اتخاذ القرارات واقتراح المبادرات الملائمة. لتجسيد هذا التوجه مثلت آلية الوساطة العمانية الصامتة البعيدة عن الصخب أسلوب متفردا في تأكيد نجاعتها في التعاطي مع عدد من الازمات ورأب الصدع بين الأطراف المتنازعة. وما دور عمان في مفاوضات الملف النووي الإيراني والازمة اليمنية إلا تأكيد لهذه الحقيقة.

3. أهداف الدراسة

تروم هذه الدراسة تحليل وتفسير مفهوم الحياد الإيجابي كنهج راسخ ومؤسسة قائمة بذاتها في صلب الدبلوماسية العمانية وتميزها عن باقي الأطراف الخليجية وغير الخليجية الأخرى وبقاء هذا المبدأ منفتحا مع الثوابت الأخرى وغير معرض للاهتزاز من قبل اكراهات آنية ومرحلية. ناهيك عن انعكاس هذا النهج على مخرجات الدبلوماسية العمانية في صقل نموذج متين للوساطة العمانية في المجال الدولي والإقليمي على حد سواء. وكيف اثبت هذا النموذج نوع من النجاح وخلق نوعا من الجاذبية لدى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية.

4. أسئلة الدراسة

جريا على التقاليد الاكاديمية المتبعة، تعد صياغة الأسئلة البحثية مدخلا مهما لفهم وتفكيك المشكلة البحثية. كما تعد خيارا لا محيد عنه لإبراز الجوانب النظرية والعملية التي تعالجها المقالة البحثية. وعليه فالموضوع يطرح جملة من التساؤلات لا تخلو من تأكيد الترابط بين نهج الحياد الايجابي لدى سلطنة عمان واستمرار توظيف دبلوماسية الوساطة وذلك من قبيل:

1- ما هو الإطار النظري الذي يحكم مفهوم الحياد الإيجابي والوساطة في تدبير وحل النزاعات؟
2- إلى أي مدى نجحت سلطة عمان في تجسيد نهج الحياد في سياستها الخارجية؟
3- ماهي ثوابت ومقومات مبدأ الحياد الإيجابي لدى السلطنة؟
4- ما هو وقع الوساطات العمانية في تدبير وحلحلة بعض الازمات والنزاعات الإقليمية؟
5- هل نجحت الوساطة العمانية في مفاوضات الملف النووي الإيراني والازمة اليمنية؟
6- هل تشكل الوساطة العمانية نموذجا جذابا في العمل الدبلوماسي؟
7- ماهي إكراهات وحدود دبلوماسية الوساطة العمانية؟

5. منهجية الدراسة

نظرا لتداخل عدد من المكونات في الموضوع، فقد تم اعتماد توليفة منهجية تجمع بين المنهج التحليلي، النسقي والتاريخي. المنهج التحليلي يروم توظيف عدد من المفاهيم النظرية لسبر أغوار وتفسير النموذج العماني. بينما المنهج النسقي تكمن أهميته في تبيان حجم التأثير للبيئة الدولية والإقليمية على صناعة الخيارات الدبلوماسية العمانية. واخيرا توظيف المنهج التاريخي لفهم وتتبع الأطوار التاريخية لمواقف عمان الحيادية تجاه قضايا السياسة الخارجية وفهم محدد الخبرة التاريخية لجهود السلطنة في القيام بوساطات إقليمية ودولية.

1. الحياد الإيجابي: نهج مستدام في السياسة الخارجية العمانية

بالرغم ان فكر السياسة الخارجية العمانية الحديث يعد قصيرا بالمقارنة بين شعوب ومناطق أخرى ففي العالم.، إلا انه مشبع بالتقاليد المتوازنة عن شعب كانت له علاقاته الدولية الراسخة قبل عدة قرون. فالسفير أحمد بن نعمان الكعبي هو أول سفير عربي وصل إلى نيويورك عام 1840 على متن السفينة سلطانة، ليكون أول سفير عربي في الولايات المتحدة الأمريكية، مبتعثا من السلطان سعيد بن سلطان. كما أن كثيرا من صفات الشخصية العمانية تنطبق عليها طباع الدبلوماسي والسياسي الناجح، حيث ضرورات التريث وعدم العجلة في إطلاق الأحكام والنظر إلى الأمور بهدوء وحياد (عماد، 2015).

استمر هذا الإطار النظري الذي أطر السياسة الخارجية العمانية محددًا للمنهجية التي تعتمد على فكرة التخطيط المسبق، والقائم على الواقع التاريخي والموروث الحضاري، وعلى التفاعل الإيجابي مع الواقع المحلي والدولي وإكراهاته، وهو الأسلوب الذي تنتهجه السلطنة منذ البداية تحت حكم السلطان الراحل قابوس بن سعيد، اذ خرجت عمان من حالة العزلة إلى تهيئة نفسها في الانخراط في علاقات إقليمية عربيا وإسلاميا ودوليا، وقد طبع هذا التوجه سياسة قائمة على العقلانية والانفتاح على الآخر والاعتدال (هادي، 1993).

فمن الثوابت الأصيلة التي تقوم عليها السياسة الخارجية العمانية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ومد يد الصداقة والتعاون للجميع بدون تمييز أو استثناء، كل ذلك دون الخروج عن الأصول التي أعطت لعمان صبغة أصيلة أوجدها وفرضها البعد التاريخي للسياسة الخارجية، حيث كانت عمان عبر تاريخها البحري العريق تمد جسور السلام والاخاء والصداقة لكل الشعوب (جيرمي ونيكولاس، 2015).

لقد نهجت السياسة الخارجية العمانية النأي بالنفس عن الاستقطابات الإقليمية والتحالفات المبنية على محاور حدية، وقد اختبرت هده المحددات في مختلف الأحداث الإقليمية والدولية. من هنا سارت عمان على نهج مبدأ الحياد الإيجابي Positive Neutrality في سلوكها الخارجي.

تجدر الإشارة بأن مفهوم الحياد عموما في النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية يعرف عندما تعرض الدول عن عدم المشاركة في النزاعات وترفض منح أراضيها لقوات أجنبية قد تستعمل لأغراض عسكرية. إلى حدود الحرب العالمية الثانية وظف كمفهوم أساسي في الحروب البحرية حسبما هو منصوص عليه في اتفاقية لاهاي لقانون الحرب 1907. فعندما أعلنت كل مـــن السويد وســـــويسرا وتركيا حيادهم اثناء الحرب العالمية امتنعت هذه الدول عمليا عن استعمال أراضيها لأهداف عسكرية والتعامل مع الفرقاء بحياد في الأمور العسكرية باستثناء التعاملات الاقتصادية (Roderick, 1970).

أمـــا خـــلال الـــنصف الثاني من القرن العشرين وبسبب تنامي حالة الحرب الباردة تبنت كل من سويسرا والنمسا نوعا من الحياد الدائم Permanent neutrality من خلال الالتزام بعدم الانضمام لأية أحلاف ومنظمات إقليمية (Wolfgang, 2000, p.5) وهوما التزمت به النمسا الى غاية نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي بانضمامها لاحقا للاتحاد الأوروبي عام 1995 بينما انضمام سويسرا المتأخر للأمم المتحدة عام 2002 لم يقلل من وضعها الحيادي الدائم والمحدد بموجب مؤتمر فيينا لعام 1815 حول الوئام الأوروبي.

في ثنايا هذا المفهوم بزغ مفهومين رئيسيين وهما: الحياد السلبي والحياد الإيجابي، فالأول يستوجب الحياد التام والامتناع المطلق عن اخذ مبادرات سلمية والقيام بمساعي حميدة لدى الأطراف المتنازعة. والثاني يتيح للطرف المحايد إمكانية أخذ المبادرة والتفاعل بين الفرقاء أثناء نشوب النزاعات واندلاع الأزمات (Christine & Keren, 2011) .

فوفق هذه الخطاطة النظرية اختارت سلطنة عمان الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي المستدام في التعاطي مع قضايا دولية وإقليمية عبر مسارها التاريخي. مما جعل الدارسين يقسمونها موضوعيا إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى تعرف بالتأسيس وفيها ركزت سلطنة عمان على الأمور الداخلية، بدل الارتهان لصراع القوى في الخليج العربي وتميزت هذه المرحلة بالعزلة والتوتر إلى حدود اواسط سبعينيات القرن الماضي وهي اشبه نوعا ما لخيار الحياد السلبي المشار إليه انفا. أما المرحلة الثانية فتعرف لدى الدارسين بالنهوض والتموقع وهي مستمرة لحدود اليوم، بحيث تمكنت

عمان من رسم سياسة خارجية متحررة وذلك من خلال رؤيتها المختلفة للتهديدات الإقليمية وذلك باستدعاء دائم لمبدأ الحياد الإيجابي.

1.1 السعي لتحقيق الامن وبناء الاستقرار الإقليمي: تميزت هذه المرحلة بالمساعي الأولى لتشكيل نظام إقليمي عربي، fحيث يكون مرتكزا للعمل العربي المشترك، الساعي لتحرير الدول العربية من الاستعمار، ومن التبعية للغرب او الشرق ببناء نظام عربي له مضامينه ورموزه وآليات عمله وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. هذه المرحلة وصفت بالعزلة والتوتر حتى بداية السبعينات مع تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم. وهو التوتر الناتج عن زيادة أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية نتيجة التدفقات النفطية، وأيضا لصراعات مرحلة الاستقلالات الوطنية وتنازع منطق القومية ومنطق الدولة الوطنية وواقع التجزئة القطرية، إضافة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي وجد دعما من النظام الإقليمي العربي ومن خارجه، خاصة مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية (القطاطشة والحضرمي ،2007، ص 28).

كان لتزايد ترابط السياسات المحلية والخارجية آثر مباشر على المحاولات لبناء سياسة خارجية عمانية. بحكمها دولة وطنية تحتل موقعا جيوبولوتيكي متميز يطل على مضيق هرمز الذي تمر عبره ناقلات النفط التي كانت تحمل معها أكثر من 50 بالمائة من صادرات النفط العالمية في أوائل السبعينيات. وشكل هذا المضيق ميزة ومسؤولية لعمان في آن واحد.

تتشارك عمان ودولة الامارات العربية المتحدة في الوقت الحالي الحدود الصخرية للجزيرة العربية التي تشكل الجانب الجنوبي من المضيق، وتتبع شبه جزيرة مسندم سلطنة عمان. في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تحضر لسحب عملياتها العسكرية والإدارية نهائيا وعلى نحو متسرع من الخليج في أواخر الستينات. وكان استقرار عمان في ذلك الوقت معرضا للخطر بسبب الحرب الأهلية الدائرة في ظفار. أما الامارات التي شكلت الساحل المتصالح فكانت تتجه نحو الاستقلال وتشكيل الاتحاد. لكن الأمور ظلت غامضة حول إدارة الجانب العربي من مضيق هرمز، ولم يعلم أحد كيف سينظر الإيرانيون على الجانب الآخر من المضيق لأي ترتيبات سياسية جديدة في الجزء العربي، وذلك بعد فشل الخطة التي توسط بها البريطانيون في اليمن عام 1967 ناهيك عن المطالبات الإيرانية بالجزر الواقعة في الطرف الغربي من المضيق (جيرمي ونيكولاس، 2015 ص، 208).

وكان من مصلحة عمان أن ترسخ أقدامها في المضيق وتؤمن حدودها الامر الذي سيعمل على حماية سيادتها، وبالتالي أصبح هذا المضيق من الثروات الاستراتيجية الحيوية بالنسبة لعمان، وصاحب هذا الأمر مسؤوليات ألقيت على عاتق عمان وفي مقدمتها ضمان سلامة ناقلات النفط التي تعبر المضيق. وتتطلب هذه المسؤولية أن تكون السلطنة قادرة على ضمان سلامة أراضيها، والحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها العرب، والتعاون الفعال مع إيران، والعمل على إجراء الترتيبات الإقليمية اللازمة لضمان السلامة البحرية.

ونظرا للأهمية العالمية لتجارة النفط، فإن تحمل مسؤولية امن مضيق هرمز وسلامته يعني ضرورة اتخاذ موقف ما في الحرب الباردة، إذ أصبحت سلامة تجارة النفط عاملا مهما في سياسات الحرب الباردة في منطقة الخليج لكون أغلب شاحنات النفط المتجه للغرب تمر عبر مضيق هرمز. وبهذا فقد كان من أولويات السياسة الخارجية العمانية الرئيسية تكوين علاقات جيدة مع جميع دول الجوار بمن فيهم إيران، وتشارك مسؤولية الأمن الإقليمي. وتبني توجه قوي مؤيد للغرب وقائم على تبني استراتيجية مناهضة للشيوعية على الصعيدين الإقليمي والدولي (إبراهيم، 1982).

لم تحقق هذه المصالح والمواقف المتعلقة بسياسة عمان الخارجية المميزة ترابطها إلا في السبعينيات، بيد أنها مرتبطة بأحداث سابقة قديما وحديثا. كانت إيران حاضرة دائما في محاولات العمانيين للاحتكاك ببقية دول العالم، وربطت بين الدولتين علاقات قديمة العهد ليس اقلها الروابط التجارية، الأمر الذي شجع عمان على التعاون مع هذه القوة الإقليمية البارزة والحاضرة عل الساحة الدولية دوما. ولعل حقيقة انسحاب بريطانيا من كونها قوة عالمية تفرض نفوذها في المنطقة في منتصف ستينات القرن الماضي اوجدت ظروفا جديدة تعين على عمان الاستجابة لها. واعتمد التعاون العماني البريطاني خلال أغلب فترات القرن العشرين على السياسات الخارجية التي كانت تصدر عن الحكومة البريطانية في الهند في بادئ الأمر ومن ثم عن وزارة الخارجية والكومنولث في لندن، وبالتالي فإن إعلان انسحاب البريطانيين من الخليج حدا بعمان لصياغة سياستها الخارجية بنفسها، والمشاركة في التطورات السياسية الجديدة المتقلبة مع جيرانها في الشمال والجنوب والبحث عن أفضل السبل لإدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة التي جاءت لتحل محل بريطانيا باعتبارها القوة الخارجية المهيمنة في الخليج آنذاك (Kechichian, 1995).

ودائما لإثبات توجه الحياد عمدت السلطنة على تطوير علاقتها مع الولايات المتحدة كما عمدت إلى تطوير علاقاتها مع إيران، لأن الأمريكيين قد ينسحبون من المنطقة في أي وقت كما فعل البريطانيون من قبل، بينما لن يفعلها الإيرانيون. ويمكننا أن نرى أن عمان مضت في الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كل من إيران والولايات المتحدة وعملت على تعزيزها حتى بعد أن انتهى التحالف والصداقة بين إيران والولايات بعد اندلاع الثورة الإسلامية بعد عام 1979 (Marc,2007, p.91).

ولعل مشاركة إيران في القضاء على تمرد ظفار إلى جانب السلطنة كان نابعا من رغبة إيران في مواجهة الدعم الذي تقدمة حليفات الشيوعية بالمنطقة إلى" الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" والانتقال إلى احداث نوع من التوزان في المنطقة (Pinar, 2005).

ولم تكتف عمان بتطوير علاقاتها مع إيران وتعزيزها في الفترة التي أعقبت انسحاب البريطانيين وتأسيس التحاف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، بل فعلت ذلك في ظروف تتطلب منها إدارة حريصة لعلاقاتها مع امارات الخليج العربي التي تمثل إيران أشد التهديدات الخارجية خطرا على أغلبها.

برزت قضية الجزر وأمن مضيق هرمز على الساحة مجددا في أعقاب الانسحاب البريطاني من المنطقة وتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت هذه العوامل كفيلة بمعرفة السبب وراء استمرار عمان في جهودها التي جعلتها من أقوى دعاة الأمن الإقليمي المشترك في الخليج منذ سبعينيات القرن الماضي. وربما كان سعي عمان في أوائل السبعينيات إلى تحقيق هذا الهدف في سياق علاقاتها مع إيران أمرا حتميا ومنطقيا وذلك بالنظر إلى الظروف السياسية آنذاك. واستدعت الظروف الجغرافية أن تشارك إيران مسؤولية الحفاظ على أمن مضيق هرمز مع عمان، إذ أصبحت القوة الأكبر في الخليج عقب انسحاب البريطانيين. وكان جيران عمان في الخليج العربي إما داعمين للمعارضة داخل عمان أو ممتنعين عن التدخل والوقوف إلى جانب السلطنة. بيد إيران كما اوضحنا لم تكن كذلك بل أدت دورا كبيرا في دعم السلطنة في ظفار، فكان هناك أساس متين للتعاون مع إيران، إذ بدأت عمان في البحث عن أفضل السبل لتامين علاقاتها مع دول الجوار (إبراهيم، 1982، ص .135).

واتفقت كل من عمان وإيران على تأسيس دوريات بحرية مشتركة في مضيق هرمز وذلك في اجتماع عقده السلطان قابوس مع الشاه في طهران في ديسمبر من عام 1971، أي في اللحظة التي تحول فيها التوتر بشأن الجزر وتشكيل دولة الامارات العربية المتحدة إلى أزمة، وتوسعت هذه الاتفاقية بعد ذلك لتشمل التفتيش المشترك للشحنات العابرة من خلال المضيق. ورافق هذا التعاون الأمني محادثات أدت إلى اتفاق ثنائي بشأن ترسيم الحدود البحرية بين عمان وإيران في عام 1974(نيكولاس، ص. 214). لذلك عندما بدأت دول الخليج العربي في مناقشة كيفية التعاون في مجال الأمن الإقليمي، بدأت في تقديم رأيها بأنه ينبغي إشراك إيران في أي اتفاق مشترك.

بتغير الديناميات السياسية بالمنطقة في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979. تفاقمت المخاوف لدول دول الخليج بعد ان تحولت إيران من أقوى دولة موالية للغرب في المنطقة معادية للولايات المتحدة بين عشية وضحاها. وأصبحت تصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر

وتـــنصل نظام الـــثورة من تـــوجهات الـــسياسة الخارجية لنظام الشاه تـــجاه الإدارة الأمريكية. ناهيك على نشر أفكار تصدير الثورة خارج إيران التي ظلت مهيمنة على الإدراك الخليجي مما عمق المنظور الخليجي صوب إيران على أنه مصدر تهديد رئيسي لاستقرار دول الخليج العربي (Maryam, 2016, p.387).

في حمئة هذه الظروف المستجدة، عمان كان لها رأي آخر، إذ أكدت أن العلاقات مع إيران مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية سوف تستمر على نفس المنوال الذي كانت عليه أيام حكم الشاه. وأجرى يوم ذاك وكيل وزارة الخارجية العماني يوسف بن علوي زيارة لطهران في يونيو 1979 للتأكيد على الحكومة الجديدة أن جميع الاتفاقات القائمة بين عمان وإيران ستظل سارية وأكد بيان رسمي عماني عقب هذه الزيارة على " صلات عمان التاريخية والجغرافية الوثيقة بإيران" وعبر البيان عن " تطلعنا العميق إلى توسيع علاقاتنا القائمة، وجعل المنطقة التي نعيش فيها أكثر أمان (Kechichian, 1995, p.101).

بالموازاة مع ذلك، انخرطت عمان في نقاشات مع جيرانها حول أمن الخليج حول تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، فظروف تأسيسه جاء في سياق الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وذلك بسب المخاوف التي انتابت دول المنطقة. من الواضح أيضا أن عمان كانت تنظر إلى مجلس التعاون الخليجي من حيث إمكانية إسهامه في الأمن الإقليمي المشترك، بل إنها في واقع الأمر ما زالت تؤمن حتى يومنا هذا بأن لدى المجلس إمكانات ليكون تحالفا امنيا أكثر من كونه منظمة اقتصادية، ناهيك عن كونه اتحادا سياسيا متقدما. سعت عمان في السبعينيات إلى تحقيق التعاون الأمني مع إيران وجيرانها العرب الخليجيين، الأمر الذي يدل على مدى تركيز السياسة الخارجية الناشئة للسلطنة على هده القضية في الوقت الذي تشكلت فيه رؤية عمان بالأحداث المرتبطة في ظفار وهرمز والانسحاب البريطاني من الخليج واندلاع الثورة الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية. وبعد أن تطرقنا الى جهود عمان في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية والتي تمكنت فيها السلطنة من رسم سياسة خارجية أكثر تحررا من المرحلة السابقة إزاء قضايا أفرزها السياق الإقليمي الجديد (Jeffrey, 2010).

1.2. ترسيخ نهج الحياد والتوزان: شهدت هذه المرحلة باختبار جملة من محددات ومبادئ السياسة الخارجية العمانية، بحيث يمكن القول أن الأربعة عقود الماضية انطبعت فيها السياسة الخارجية لسلطنة عمان بميزات خاصة في محيطها الإقليمي والخليجي والدولي. وعمدت هذه السياسة على التزامها بالمبادئ الثابتة التي ميزت القيادة السياسية سواء في عهد السلطان قابوس وفي ظل عهد السلطان هيثم بن طارق لتعكس مدى الترابط بين القرار الداخلي والخارجي للدولة (نهى خالد، 2020).

بتتبع مسار السياسة الخارجية كانت السلطنة تفضل ان تبقى على الحياد في أزمات سابقة عرفتها المنطقة: مصر واتفاقية كامب ديفيد، الحرب العراقية الإيرانية. كان لنهاية الحرب الباردة آثر وتداعيات على موازين القوى في الخليج. فكما اوضحنا سابقا فقد تأثرت سياسة عمان الخارجية كثيرا بما مرت به في مواجهة الحرب الباردة (حرب ظفار). ولذا كانت نهاية الحرب الباردة فرصة سانحة للعمل على تأسيس سياسة خارجية أكثر استقلالا وحيادا منذ بدء تسعينيات القرن الماضي.(Mohamed, 2024, p.3)

على رأس هذه التداعيات التي واجهتها عمان هي غزو العراق للكويت في صيف عام 1990 وما أسفر عنه من احتلال بلد ينتمي إلى مجلس التعاون الخليجي. الموقف العماني لم يكن مترددا فقد انحاز أولا للمطالب العادلة وهي انسحاب القوات العراقية فورا من الأراضي الكويتية ولم يخرج عن الاجماع الخليجي والعربي بكون السلوك العراقي هو بمثابة عدوان على دولة شقيقة وصديقة. وفي نفس الوقت أبقت السلطنة على سفيرها في العراق خلال تلك المدة لفسح المجال أكثر لجهود المساعي الدبلوماسية التي كانت تبذلها عمان. وأمام التعنت العراقي بادرت السلطنة إلى الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة هذا الغزو (Marc J, 1998, p.74).

وواجه المجتمع الدولي الذي اجمع تقريبا على إدانته فضلا على قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، والتي بدأت بفرض عقوبات على العراق ومن ثم سمحت باستخدام القوة العسكرية لمواجهته. وعملت الولايات المتحدة على جمع تحالف عسكري بقيادتها، إذ تمركزت قوات برية كبيرة في المملكة العربية السعودية لتبدأ الهجوم العسكري في 24 فبراير عام 1991 عقب القصف الجوي الذي بدأ في منتصف يناير، وانسحبت القوات العراقية بالكامل من الكويت بنهاية فبراير، وأعلن عن وقف إطلاق النار قبل استسلام العراق في الثالث من مارس.

يتضح من الردود الدولية والإقليمية على غزو العراق للكويت أن العلاقات الإقليمية والدولية شهدت تحولا كبيرا، فلم تعد المنطقة محكومة بإطار الحرب الباردة التي يسعى فيها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى منع الطرف الآخر من ممارسة سلطة صريحة في الخليج. بينما المؤسسات الإقليمية وعلى رأسها مجلس التعاون الخليجي قد فشلت تماما في حماية الكويت وواجهت دول الخليج حقيقة أن امنها سيعتمد بالنظر إلى التشكيل الحالي للقوات العالمية والإقليمية على وجود الولايات المتحدة في المنطقة وهو واقع حاول الكثير إنكاره في الماضي (سامح،2008).

من هنا تحركت الدبلوماسية العمانية من جديد من اجل إعادة إحياء التفكير بتشكيل قوة عسكرية مشتركة لمجلس التعاون الخليجي وإيجاد صيغ إقليمية جديدة للتعاون الأمني في المنطقة تدمج إيران في عمليات التنسيق الأمني بسبب موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة الإيرانية ابان حرب الخليج الثانية وفي وقت لاحق لإشراك العراق في الترتيبات الأمنية. كان هذا المقترح رفض لان كان هناك تصور آخر مثله إعلان دمشق الصادر في 6مارس 1991 والذي اقترحت فيه دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسورية تشكيل تحالف دفاعي يضم ثماني دول، ليجمع بين الموارد العسكرية والبشرية والسورية والموارد المالية لدول مجلس التعاون الخليجي(Jones & Ridout, 2012) .

فشل هذه المشاريع الأمنية كان بسب طغيان الاختيارات الأحادية، إذ فضلت الكويت توقيع اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة في سبتمبر من عام 1991وتبعتها البحرين بالتوقيع على اتفاق التعاون الدفاعي في العام نفسه. وعليه فضلت السلطنة هي الأخرى ان تعزز تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة في إطار اتفاق عام 1980 الأصلي الذي تجدد في عام 1985 وعام 1990 ولاحقا في عام 2000 وعام 2010. ووجب التذكير أن هذا التعاون العسكري العماني الأمريكي لم يؤثر قط على التقارب والعلاقة الطبيعية بين عمان وجارها الإيراني. (Mark J, p.75)

كان من نتائج حرب الخليج الثانية هو بدأ مسلسل المفاوضات والتي عرفت لاحقا بعملية السلام في الشرق الأوسط. تعززت هذه المفاوضات التي شملت الاطراف الأساسية (فلسطين والأردن وسورية) والتي بدأت بمؤتمر دولي للسلام في مدريد في أكتوبر 1991 بعد الدخول في مرحلة متعددة الأطراف تجتمع فيها دول إقليمية أخرى لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولتتوصل إلى اتفاقات من شأنها خلق سياق إيجابي للمعاهدات الثنائية المتحققة.

انضمت سلطنة عمان إلى هذه الدينامية في اجتماع موسكو 1992 والتي تأسست فيها خمس مجموعات عمل متعددة الأطراف معنية بالمياه واللاجئين والبيئة ومراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية الإقليمية. وعقب الإعلان عن اتفاقات أوسلو لعام 1993 التي توصلت فيها إسرائيل وفلسطين إلى اتفاق اولي يهدف إلى التوصل إلى تسوية نهائية على أساس " الأرض مقابل السلام". بدأت عمان في تأدية دور أكثر نشاطا في عملية السلام الجارية آنذاك. بدأت الحكومة العمانية بالعمل مع الفريق العامل المعني بالموارد المائية والمساهمة في عملية السلام بشكل أعم من خلال تطوير علاقات ثنائية مع إسرائيل.

فعلى أساس اقتسام رؤية معتدلة ومتوازنة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي كانت عمان واحدة من خمس دول عربية اتخذت خطوات متواضعة في هذا الاتجاه مع إسرائيل آنذاك (البحرين، المغرب قطر وتونس). فركزت عمان على الفريق العامل بالموارد المائية، وأجرت له دراسة علمية لتقييم جدوى إنشاء مركز بحوث إقليمي.

واعتمد الفريق العامل توصيات الدراسة التي تضمنت اقتراحا بأن يصب مركز البحوث المقرر إنشاؤه في مسقط. وأنشئ المركز رسميا باعتباره مؤسسة تدعم عملية السلام في ديسمبر من عام 1996 تحت اسم مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط، وضمت الدول المؤسسة لهذا المركز كلا من عمان و إسرائيل والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان. كما تمكنت عمان وإسرائيل من إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق حول إقامة انشاء مكاتب تمثيل تجارية بين البلدين وافتتح المكتب الإسرائيلي في مسقط في مايو من عام 1996.أما عمان فتأخرت في افتتاح مكتبها التجاري في تل أبيب لعدة أشهر لكونها كانت في ريبة من أمرها حول مجيء حكومة الليكود اليمينية وأدركت الحكومة العمانية تدريجيا بأنه من غير المرجح أن تساهم الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام، وبذلك توقفت خطط تطوير العلاقات بين عمان وإسرائيل (جونز، نيكولاس، ص 248).

توالت الازمات الإقليمية في منطقة الخليج بازدياد حدة الاختلافات في التصورات والرؤى تجاه التهديدات الأمنية. وان كل دولة خليجية تعمل على استقبال التهديد الايراني بشكل مختلف عن الآخر، حيث لا تدعم جميع دول المجلس لرؤية مشتركة تجاه إيران مما قسم مجلس التعاون الى كتلتين منفصلتين: السعودية والامارات والبحرين تفضل تبني موقف صارم ضد التدخل الايراني المتزايد في الشرق الأوسط خصوصا في العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، والبحرين، والكويت. أما السلطنة فقد اتخذت موقفا محايدا إزاء هذه الخلافات وعدم الانحياز لأي طرف عبر العمل على تهدئة الاطراف المتنازعة، والعمل على فتح قنوات اتصال بين الاطراف للعمل على تسوية الأزمات، وفي كثير من الأحيان اختارت السلطنة القيام بدور المسهل Facilitator لعملية التواصل والتفاوض بين الأطراف المختلفة لاسيما بعد احتدام الخلاف السعودي الإيراني وانعكاس تداعيات ما عرف بالربيع العربي على سياسة المحاور داخل مجلس التعاون الخليجي. (Clément, 2014, p.212).

تعتبر الأزمة الخليجية التي تمثلت في قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في 5 يونيو 2017 من قبل (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية) وفرضها الحصار على قطر، من أخطر الأزمات التي عصفت بكيان هذا المجلس وترتب عنها تهديدات خطيرة كادت أن تأتى على الروابط التاريخية، الدبلوماسية، الاجتماعية والاقتصادية والتأثير على فاعليته وحتى على مستقبل بقائه متماسكاً.

أسباب الأزمة تعود إلى إجماع دول الحصار على دعم قطر للإرهاب وتهديد الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي الشي الذي نفته قطر وتؤكد أنها تتعرض لحملة للسيطرة على قرارها السيادي، فقد صرحت السعودية أن قطر عملت على نكث الالتزام الدولي وقامت بخرق الاتفاقيات التي وقعت عليها تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بعدم القيام بالأعمال العدائية ضد المملكة ونبذ الجماعات الإرهابية، وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن قراراتها جاءت لاستمرار قطر في سياسة الزعزعة الأمنية للمنطقة والتلاعب في الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها (ناصر، 2017).

وعللت البحرين قرارها بتدخل الدوحة في زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة والتدخل في شؤونها الداخلية واستمرارها في دعم الجماعات الإرهابية المتطرفة المرتبطة بإيران والتي تعمل على التخريب ونشر الفوضى في البحرين (عبد الأمير، 2017).

ويبقى من أهم الأسباب التي أدت لبروز الأزمة بقطع العلاقات مع قطر وفرضها الحصار عليها هي السياسة الخارجية المستقلة التي أتبعتها دولة قطر خلال السنوات الماضية ودعمها الإسلام السياسي، وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين والتي تعود لوقت قديم وأصبحت ظاهرة للعيان مع أحداث الربيع العربي عام 2011م، هذا التوجه لم يرضي دول الحصار وخاصة الدول الخليجية الذين أصبحوا يشعرون بالقلق جرّاء التهديد الذي يمثله الإسلام السياسي لشرعية الأنظمة الملكية بالمنطقة.

هذه الازمة الخطيرة خلفت تداعيات جيوسياسية ملموسة على أكثر من صعيد وواجهة نذكر منها: توجيه ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، فمن المنطقي الاستنتاج أن قطر لن تنظر إلى دول الخليج التي تحاصرها على أنها دولاً حليفة، بل أضحت تشكل تهديداً أمنياً لها، وتنامت حدة الشكوك حول المشاريع الوحدوية بين دول الخليج، كالعملة الخليجية الموحدة وفكرة الاتحاد الخليجي.

أدى التصدع الداخلي لمجلس التعاون إلى تراجع مكانة المجلس على المستوى العالمي، واستغلال طهران لهذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج. مع تصاعد الأزمة الخليجية برزت العديد من التطورات الإقليمية والدولية والتي قادت إلى نتائج عكسية على السعودية، فالإجراءات التي تقودها المملكة ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضاً بدفع حركات مؤثِّرة نسبيًّا، مثل حماس وجماعات الإخوان المسلمين في المنطقة نحو الاقتراب أكثر من إيران، ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج. وعليه باتت قطر تنظر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة عليها، وهذا ما أدى إلى تحوط قطر وتعزيز العلاقات مع القوى الفاعلة في المنطقة (Mahjoob, 2022, p.67).

هذه التأثيرات أدت إلى توسيع الهوة بين الأشقاء الخليجيين خاصة في ظل استمرار الحرب الإعلامية على مواقع وسائل الإعلام المختلفة بين أطراف الأزمة، وسعي كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحجيم دور قطر الإقليمي الواضح للعيان.

أمام هذا الوضع الاستثنائي ترجمت عمان موقفها الحيادي وعدم الالتزام بقرار الحصار المفروض على قطر بفتح تدشين خطين ملاحيين من موانئها مع قطر هي خطوة مهمة لما تمثله موانئ عُمان من أهمية استراتيجية لقطر، وهذان الخطان ساهما في تعزيز حركة استيراد السلع الغذائية، كما أن دول الحصار وموانيها وشركاتها لم تخسر فقط السوق القطري بل السوق العمانية، فتقريباً أغلبية الشركات التي كانت تتعامل مع قطر أصبحت تتعامل مع الموانئ العمانية (رسول، سحقي، ص 29).

باحتواء هذه الأزمة أثبت عمان نجاح استراتيجيتها للحياد الايجابي منطلقة من مبدأ الواقعية السياسية العمانية، والتي تدرك حدود قدرتها والتي تسعى الى توظيفها بشكل سليم، كما ان استحقاق موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي وعمقها الحضاري والتاريخي، هذا الامر جعل منها دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع، وهذا بدوره كفل لها مكانة كبيرة على الصعيد الاقليمي والدولي معاً مما مكنها من كسب مزيد من الثقة لدى الأطراف للعب أدوار الوساطة في عدد من الازمات الإقليمية والدولية وهذا ما سنتصدى به بالتحليل في المحور الموالي.

2.خصوصية الوساطة العمانية وجاذبيتها

تشير الأدبيات النظرية في علم التفاوض بأن "الوساطة Mediation هي عملية تفاوضية تمر عبر طرف ثالث متفق عليه من طرف الأطراف المتفاوضة لحل خلاف لم تتمكن الأطراف من حله بشكل مباشر James (A & Ann, p.162). هنالك من يذهب للقول كذلك بانها محاولة لحل النزاع (Jacob, 1991, p.4).

أما الوسيط في النزاعات والأزمات يجب أن يكون محايدا Impartial ومحاورا Communicator وميسرا ومسهلا Facilitator. بينما أدوار ومهام الوسيط لا تخرج عن الإطار التالي: الوقوف على نفس المسافة بين الأطراف المتنازعة من اجل ضمان التواصل وكسب الثقة. نقل رسائل

وأفكار، مع حرص الوسيط في ابداع الكلمات والعبارات التي من شانها التوصل إلى اتفاق. يمكن للوسيط أن يتدخل لتغيير موازين القوة في المفاوضات مثال تدخل الولايات المتحدة في مفاوضات كامب ديفيد ومفاوضات دايتون حول يوغوسلافيا أو يمكن ان يقدم على منح مساعدات للأطراف المتنازعة لاحتواء الخلاف كنموذج الوساطة القطرية في الازمة اللبنانية عام 2008 (منير، 2003).

في العادة الوسيط عندما يعرض الأفكار على الأطراف المتفاوضة فإنه يحرص ان تكون هناك أرضية مشتركة لبدء وساطة ناجحة لذا فمهارة وتجربة الوسيط تعد مطلوبة في مثل هده الظروف. فالوساطة يمكن ان تقوم بها دول محايدة بعيدة عن النزاع كتجربة النرويج في الوساطة في نزاع الشرق الأوسط وسيريلانكا أو العكس دول تكون قريبة من النزاع كوساطة كوبا بين الحكومة الكولومبية والمعارضة المسلحة الفارك. يمكن للوساطة ان تقودها دولتين او أكثر كدور اللجنة العربية الثلاثية المكونة من المغرب، الجزائر والمملكة العربية السعودية في وقف الحرب الاهلية في لبنان عام 1990. إضافة الى المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة في نزاع اليمن) ودور المنظمات غير الحكومية كمساهمة مؤسسة كارتر في الوساطة في عدد من النزاعات في إفريقيا (Peter & Isak, 2014, p.316).

تعد الوساطة العمانية عمودا من أعمدة سياستها الخارجية القائمة على مبدأ الحياد. فعلى مدار رصيدها المتراكم وصفت بالعديد من الأسماء من قبل الدارسين في عدد من الكتابات نذكر منها "سويسرا الجزيرة العربية" Switzerland of Arabia "الدولة المحاورة" Interlocutor state والمشجعة له (James, 2021, p135-136). وهناك من أطلق عليها كذلك" رمانة الميزان " في المنطقة لأنها تحمل دائما التوازن والاعتدال وتقود إلى التعايش والسلم الإقليمي والدولي، هذه الشهادة التي تتكرر دائما ومن كافة الأطراف، انبرى الدور العماني جليا في حل وتسوية الأزمات والصراعات في الخليج ودفع سبل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة (عماد، 144).

استنادا إلى ما تقدم، ظلت الوساطات العمانية مستمرة ولكن دون ضجيج من قبل السلطنة التي دائما ما تتخذ طابعا مغايرا للعادة في أن الهدوء والصمت هو الأفضل للوصول إلى الحلول وتقريب وجهات النظر، في حين أن الصخب الإعلامي يقتل التفاوض مرات منذ الوهلة المبكرة.

وقد ظلت عمان وسيطا قادرا على الحوار مع جميع الاطراف. لا يبني تحالفات مع طرف ضد مصلحة طرف آخر أو على حسابه. ولم تكن السياسة العمانية تندفع في اتجاه ما بفعل نهجها الحيادي. خلال حروب الخليج على فترات مختلفة، بل عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به تفاعلات المنطقة، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية.

لقد تعددت أنماط الوساطة العمانية للتعاطي مع الازمات الإقليمية، ومنها على سبيل المثال التقريب في جهات النظر أثناء الازمة بين دول الخليج التي أدت في عام 2014 إلى سحب سفراء عدة دول خليجية من الدوحة، وقبله الوساطة بين العراق والكويت ما بعد الاجتياح حيث حافظت السلطنة على استضافة الطرفين.

وقد سجلت الدبلوماسية العمانية نجاحها الواضح في إطلاق سراح محتجزين أمريكيين عبر وساطة بين الطرفين الأمريكي والإيراني. مما قرب وجهات النظر للوصول الى الاتفاق النووي التاريخي، كذلك قامت أكثر من مرة بالتفاوض لإطلاق سراح رهائن أوروبيين في اليمن عبر توظيف علاقاتها الإيجابية مع كافة الأطراف. في 2010 و2011 فعلى سبيل المثال نجحت وساطة عمانية في إطلاق سراح سجينين أمريكيين في إيران، وقد أشادت الإدارة الأمريكية بذلك عبر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون التي زارت السلطنة في أكتوبر 2011 وقدمت شكرها للسلطان الراحل قابوس بن سعيد. هذا الموقف جعل الاعلام الأمريكي يصف السلطنة بانها نموذج فريد للدولة التي تقف على مساحة مثالية من الود والتعقل مع كافة دول العالم (عماد، ص 142).

اكتساب هذه المكانة مكن السلطنة من إنجاح وساطات اخرى ومن ضمنها التوسط في موضوع الملف النووي الإيراني عبر تقريب وجهات النظر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة الدول الستة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين بالإضافة إلى ألمانيا) . إضافة الى دورها الحيوي في الازمة اليمنية وعملها الدؤوب للتوسط لإنهاء الاقتتال في هذا البلد.

2.1. ملف البرنامج النووي الإيراني والوساطة الهادئة: عد هذا الملف مثالا ودهشة في الوقت نفسه للجميع، فهو خير نموذج على الدور العماني الفاعل في نزع فتيل ازمة ظلت لأكثر من عقد من الزمن مصدر توتر وعدم استقرار، وكادت تفضي بالمنطقة إلى حرب خليجية ثالثة من شأنها ان تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها إضافة إلى انعكاساتها السلبية على العالم أجمع.

لقد ساعدت الجهود والتحركات الدبلوماسية العمانية العلنية والسرية في تهيئة المناخ للتوصل للاتفاق التاريخي بين إيران والغرب بشأن برنامجها النووي في يوليوز 2015، بعد مفاوضات شاقة وعسيرة تعرضت للانهيار والفشل أكثر من مرة بسب التعارض الحاد في المواقف بين إيران من ناحية والدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية من ناحية أخرى. فالاتصالات العملية والجهود المستمرة لإنجاح المفاوضات والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة واللقاءات التي استضافتها مسقط بين أطراف الأزمة(Hillary, p.678; Laurent Fabius, p.57) ، كما أن الزيارة التي قام بها السلطان الراحل قابوس لطهران وزيارة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني لمسقط عام 2014 كانت العامل الأساسي وراء التوصل إلى الاتفاق التاريخي اذ ساهمتا في تجسير الفجوة ودفع نقط التلاقي بين إيران والغرب..

لم يأت الاعتراف بدور الوساطة الهادئة والايجابية العمانية في تسوية الأزمة النووية سلميا ومنع تصاعدها إلى مواجهة مسلحة، من المسؤولين العمانيين، وانما جاء من أطراف الازمة خاصة الولايات المتحدة وإيران. ويجمع المتتبعون ان نجاح الوساطة العمانية في أزمة الملف النووي الإيراني واستمرار جهودها في التطبيق العملي والفاعل والمثمر للاتفاقية راجع إلى عدة عوامل: مصداقية السياسة العمانية التي جعلتها مقبولة من جميع الأطراف، كنقطة تواصل مشتركة تحظى بعلاقات احترام من طرف الجميع. العمل في صمت دون دعاية لتحقيق مكتسبات خاصة وقناعة عمان بان التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الجميع ويبعد شبح الحرب التي ستكون تكلفتها باهضة على الكل.

نظرا لخبرة الدبلوماسية العمانية في جس النبض الإيراني (Marc, 2014) فإن الدور العماني لم يتوقف عند حد التوصل إلى الاتفاق النهائي بين إيران ومجموعة الدول الستة، بل استمرت بعدها في تنفيذ الاتفاق وتحييد التداعيات السلبية التي قد تنتج عنها خاصة تزايد مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة.

كان من نتائج نجاح الوساطة العمانية في ملف إيران النووي ان فتحت باب الثقة بدرجة أعمق في أدوار عمانية في ملفات حارقة في المنطقة. أمام إلغاء الاتفاق النووي بشكل أحادي من طرف الولايات بمجيء الرئيس ترامب إلى سدة الحكم في ولايته الأولى. لم تتوقف آلة الوساطة العمانية في تقديم مساعيها للتخفيف من حدة الازمات التي عصفت بالمنطقة من جديد ومن ضمنها الازمة اليمنية والحرب التي مازالت مشتعلة في هذا البلد الذي يمثل امتداد للعمق الجنوبي للسلطنة.

2.2. الأزمة اليمنية والجهود المضنية للوساطة العمانية: بدأت مشكلة اليمن مبكرا مع انطلاق ثورات الربيع العربي في عام 2011م والتي أطاحت بحكم علي عبد الله صالح وتعيين نائبه عبدربه منصور هادي. الا ان سرعان ما انشقت جماعة الحوثي عن الشرعية في صنعاء، فوجد علي عبد الله صالح

الفرصة سانحة ليتحالف مع جماعة الحوثي ضد الشرعية مؤملا نفسه بالعودة الى سدة الحكم. هذا التحالف التكتيكي كان سببا في اغتياله لاحقا من قبل جماعة أنصار الدين عندما أبدى استعدادا للتحالف مع المعسكر المضاد (Brian, 2017).

في 23 مارس 2015 اضطر الرئيس هادي الى طلب المساعدة، وبدأ تحالف عربي يعرف "بعاصفة الحزم" لدعم وإعادة الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ليستمر الصراع الى يومنا هذا دون بوادر لإنهاء الصراع في القريب المنظور.

في ظل تدهور الأوضاع امتنعت سلطنة عمان عن المشاركة في عاصفة الحزم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي. فعمان كانت لديها قناعة راسخة وثبات في موقفها بان حل الأزمة كان يمكن أن يكون بالحل الدبلوماسي داخل مجلس التعاون الخليجي. ولا يمكن لعمان ان تكون طرفا في النزاع لأنه لم يصدر من اليمن أي تصرف عدواني ضدها. ناهيك عن الوشائج والروابط الاجتماعية والتاريخية التي تربط بين الشعب العماني واليمني عبر التاريخ فلا يمكن ان تقبل عمان ان التاريخ سيسجل عليها أنها اعتدت على دولة جارة (Khamis & Shahar, p.109).

في البداية جاءت التحركات الدبلوماسية العمانية عبر أكثر من مسار في ظل المساعي الخليجية والتحرك الدبلوماسي لحل الازمة اليمنية، وهذا بعد أن قامت خمسة من الدول في مجلس التعاون الخليجي ما عدا سلطنة عمان بنقل سفاراتها الى عدن، جاءت هذه التحركات خوفا من تدهور الاوضاع الأمنية فمن هنا قررت سلطنة عمان ايجاد أرضية مناسبة لإجراء الحوار وحل الازمة سياسياً.

لعبت الدبلوماسية العمانية دوراً هاماً في ترتيبها للتفاوض بين الأطراف اليمنية واللاعبين الإقليميين الدوليين وكل منهم له رؤية خاصة به إزاء الوضع باليمن.

إن ما يؤكد حياد الدور العماني في الأزمة هو عندما تقوم بدورها لإحلال السلام بين الاطراف فهذا لا يتم الى بناء على دعوة الاطراف الى عمان كي تكون هناك فرص لتحقيق السلام المنشود، وتعتبر هذه السياسة من السياسات القائمة على الحياد الايجابي، والتي عملت عمان على ارساء قواعده كنهج للسلام.

لم تكتفي السلطنة بجهود احلال السلام فقط في اليمن والتوفيق بين الفرقاء، ولكنها بذلت جهودا كبيرة في مجال الإغاثة الانسانية مثل إرسال قوافل الاغاثة البرية والبحرية في الكثير من المحافظات اليمنية، كما عمدت لترحيل عدد كبير من الجرحى والمرضى اليمنيين إلى عمان من اجل تلقي العلاج والعناية الصحية اللازمة.

في هذا الخضم تحركت الآلة الدبلوماسية العمانية في الملف اليمني لمحاولة إيجاد أرضية ملائمة للحوار وحل الأزمة السياسية عبر عدة مسارات:

انطلقت المساعي العمانية بناء على طلب يمني لحث ايران للتدخل بشكل جدي للحد من تحركات جماعة الحوثي التوسعية والعمل على مساعدة الحكومة الجديدة بتوفير الأجواء المناسبة لتنفيذ برنامج عملها متزامنة مع الفترة الانتقالية واستحقاق استعادة السيطرة على الأمن في كافة مناطق اليمن واستكمال تنفيذ بنود اتفاق السلم الوطني، وتعزيز التحرك العماني بعد صدور تقارير غربية تذكر أن إيران تعمل على نقل اسلحة الى الحوثيين في اليمن من خلال طريق بدايته ميناء عصب الإريتري ويلتوي شرقا للطرف الجنوبي من بحر العربي في خليج عدن متجها الى مدينة شقرة الواقعة على الساحل الجنوبي لليمن، وهناك تتحرك الاسلحة براً الى شمال مأرب شرقي اليمن وبعدها الى صعدة شمالاً على الحدود السعودية اليمنية (Strategic Comments, 2017).

تتبع سلطنة عمان سياسة مرنة، من أجل الحفاظ على علاقات طبيعية وجيدة مع مختلف الأطراف حتى في أصعب الظروف، فسفارة السلطنة هي الوحيدة التي لا زالت تعمل في صنعاء بعدما نقلت دول مجلس التعاون الخليجي سفاراتها الى عدن التي اصبحت العاصمة السياسية في اليمن. هذا التصرف يعكس بعد نظر للدبلوماسية العمانية، بحيث ان بقاء السفارة العمانية مفتوحة يكون جزءا من الاستراتيجية الخليجية لإبقاء الاتصال بين الحوثيين وإيران قائما، واستكمالا أيضا لدور السلطنة فيما يخص الأزمة اليمنية.

تتويج هذه الجهود والاتصالات تم عبر استضافة السلطنة للمفاوضات بين أطراف الازمة اليمنية حرصا منها على مواصلة مبادراتها الرامية لوقف تفاقم حدة الخلافات، فوفق هذا النهج استقبلت مسقط العديد من المباحثات منذ2015 بين المبعوث الامي الأسبق إسماعيل ولد الشيخ وأطراف النزاع كتمهيد لمفوضات جنيف. وفي السنة الموالية 2016 احتضنت العاصمة العمانية أيضا لقاءات جمعت كل ممثلي الحوثيين والولايات المتحدة برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري. واستمر مسلسل الوساطة العمانية بتنظيم لقاءات تنسيقية وتشاورية للإعداد لمؤتمر ستوكهولم عام 2018 تحت إشراف المبعوث الأممي الأسبق مارتن كريفيتس والذي خرج بعدد من القرارات وعلى راسها فتح ميناء الحديدة لضمان وصول المساعدات الإنسانية (Khamis et all, 2022, p.106).

توالت أطوار الوساطة العمانية في سنة 2021 عندما طلب المبعوث الخاص الامي في لقاء بمسقط مع وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي بدعم الاتفاق السياسي بين فرقاء الازمة وقيام السلطنة بالتوسط من اجل الافراج عن رهنيتين أمريكيتين في مقابل السماح بعودة عدد من المرضى والجرحى في مستشفيات عمان لديارهم باليمن. بوصول الإدارة الديموقراطية للحكم بقيادة بايدن عام 2021 تكثفت الجهود الأمريكية لإيجاد حل سياسي في اليمن بتعيين تيموتي ليندركين كمبعوث خاص للرئيس لشؤون اليمن ولقاء هذا الأخير مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بمسقط والاتفاق على دعم جهود التسوية في اليمن. وعليه استمرت مسقط كقبلة للقاءات سرية بين السعودية وممثلي على حركة أنصار الله الحوثي في الفترة ما بين 2021 و2022 من اجل التباحث حول فصل المسار السياسي عن المسار الإنساني وفتح المطارات والموانئ باليمن والعمل على استمرار وقف إطلاق النار والتفكير في صيغة للحل السياسي في ظل مرحلة انتقالية (Khamis et all, p.108).

مع إطالة عمر الازمة في اليمن وتفاقم أوضاعها الانسانية والصعوبات التي تكتنف التوصل لحل دبلوماسي. تبقى عمان بوساطتها الهادئة واستماتها أهم طرف محايد قادر على تدبير الوساطة في اليمن بحكم النظر احتفاظها بعلاقات جيدة ومتوازنة مع جل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وادراكها العميق بأن عودة السلام لليمن يمر عبر تخلص أطراف إقليمية من تلك النظرة السلبية المبنية على أن إطالة الصراع في اليمن بمثابة ورقة لتكريس لعبة التوازن الإقليمي في المنطقة.

6. الخلاصة

يبدو ان استثمار عمان في سياسة الحياد الإيجابي التي اتبعتها على مدار العقود الطويلة الماضية، جنبتها العديد من الصعوبات والمتاعب وحولتها إلى مرجعية ونموذج للوساطة الهادئة. عكس جيرانها الذين انغمسوا في نزاعات متجددة. ومن ثم تحولت الدبلوماسية العمانية إلى لغز لدى الكثيرين لا يمكن فكه إلا باستحضار تاريخ عمان الزاخر في منطقة الخليج وخارجها.

أمام استمرار نهج الحياد المستدام وجاذبية الوساطة العمانية. فالدبلوماسية العمانية اليوم صوب تحديات جديدة، لاسيما ان المنطقة بدأت تفرز مشهدا إقليميا جديدا، بفعل تنامي وزن فاعلين إقليميين جدد أضحوا يستثمرون في فضاء دبلوماسية الوساطة بدورهم. مما يؤثر على الوزن والزخم العماني في هذا المجال. ومن أجل استدامة النهج العماني في ظل هذه التحديات الحالية أدركت عمان أهمية الرهان على التنمية الاقتصادية بانخراطها الدؤوب في تحقيق رؤية 2040 بقيادة السلطان هيثم بن طارق. والتي تعد رافعة قوية وخيارا إستراتيجيا للإبقاء على حياد عمان وتمكينه من لعب أدوار أكثر تأثيرا في الخليج وخارجه.

المصادر

البليك، عماد محمد أحمد. (2015). السياسة الخارجية العمانية. مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان.

بدوي، منير محمود بدوي. (2003). الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات. مجلة الدراسات المستقبلية، (8)، يوليوز.

التميمي، ناصر محمد عبد الله. (2017). الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون. تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

جونز، جيريمي، وريدون، نيكولاس. (2018). تاريخ عمان الحديث (ترجمة أيمن بن مصبح العويس). دار الرافدين.

حمودي، هادي حسن حمودي. (1993). الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات. رياض الريّس للكتب والنشر.

خالد، نهى حسين خالد. (2020). عمان: السلطان هيثم وتحدي السياسة الخارجية. تقرير مركز الجزيرة للدراسات.

راشد، سامح محمود راشد. (2008). الخليج في البيئة الإقليمية: التوجهات والسياسات. مجلة السياسة الدولية، (173)، يناير.

رسول، محفوظ حسن رسول، وسمير، سحيق محمد سمير. (2018). الأزمة الخليجية الراهنة والتداعيات على قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ومصر. مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.

عبد الله، عبد الأمير حسين عبد الله. (2017). الصراع السعودي–القطري: الأسباب والنتائج المحتملة. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق.

القطاشة، محمد عبد الله القطاشة، والحضرمي، عمر سعيد الحضرمي. (2007). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية. مجلة المنارة، 13(4).

نوار، إبراهيم عبد الله نوار. (1982). السياسة الخارجية العمانية: من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة. مجلة السياسة الدولية، (110)، أكتوبر.

Agius, C., & Devine, K. (2011). Neutrality: A really dead concept? Cooperation and Conflict, 46(3), 265–284.

Al-Bolushi, M. (2016). The effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council countries after the Arab Spring. Contemporary Arab Affairs, 9(3), 460–475.

Al-Shaili, M. (2024). The stance of Sultan Qaboos on the First Gulf War (1980–1988). Cogent Arts & Humanities, 11(1), Article 2330062. https://doi.org/10.1080/23311983.2024.2330062

Al-Sunaidi, K. A., & Tarawneh, S. (2022). The Sultanate of Oman's foreign policy towards the Yemeni crisis: Pillars and limitations. Brazilian Journal of Strategy and International Relations, 11(21), 166–189.

Bercovitch, J. (1991). International mediation. Journal of Peace Research, 28(1), 3–6.

Bilgin, P. (2005). Regional security in the Middle East. Routledge.

Colombo, S. (2017). Foreign policy activism in Saudi Arabia and Oman: Diverging narratives and stances towards the Syrian and Yemeni conflicts. The International Spectator, 52(2), 92–108.

Jones, J., & Ridout, N. (2012). Oman, culture and diplomacy. Edinburgh University Press.

Kechichian, J. A. (1995). Oman and the world: The emergence of an independent foreign policy. RAND Corporation.

LeFebvre, J. A. (2010). Oman's foreign policy in the twenty-first century. Middle East Policy, 17(1), 99–114.

Mueller, W. (2000). Two differing concepts of neutrality. In A good example of peaceful coexistence? Austrian Academy of Sciences Press.

O'Reilly, M. J. (1998). Omani balancing: Oman confronts an uncertain future. Middle East Journal, 51(1), 54–67.

Perkins, B. M. (2017). Yemen: Between revolution and regression. Studies in Conflict & Terrorism, 40(4), 295–309.

Strategic Comments. (2017). The percolating proxy war in Yemen. Strategic Comments, 23(4), viii–x.

Therme, C. (2014). La nouvelle guerre froide entre l'Iran et l'Arabie Saoudite au Moyen-Orient. Confluence Méditerranée, 88, 57–70.

Valeri, M. (2014). Oman's mediatory efforts in regional crises. Expert Analysis. NOREF Norwegian Peacebuilding Resource Centre.

Wall, J. A., Jr., & Lynn, A. (1993). Mediation: A current review. Journal of Conflict Resolution, 37(1), 160–194.

Wallensteen, P., & Svensson, I. (2014). Talking peace: International mediation in armed conflicts. Journal of Peace Research, 51(2), 315–327.

Worrall, J. (2021). "Switzerland of Arabia": Omani foreign policy and mediation efforts in the Middle East. Middle East Policy, 28(4), 65–77.

Zweiri, M. (2022). Iran and the Gulf. Insight Turkey, 24(4), 25–38.

Clinton, H. R. (2014). Le temps des décisions (trad. française). Éditions Fayard.

Fabius, L. (2016). 37 Quai d'Orsay: Diplomatie française 2012–2016. Éditions Plon.

Laverne, M. (2017). Au Sultanat d'Oman, de nouveaux défis pour une fin de règne. Diplomatie, (87), juillet–août.

Oglely, R. (1970). The theory and practice of neutrality in the twentieth century. Routledge and Kegan Paul.

Therme, C. (2014). La nouvelle guerre froide entre l'Iran et l'Arabie Saoudite au Moyen-Orient. Confluence Méditerranée, 88, 57–70.

Valeri, M. (2007). Le sultanat d'Oman: Une révolution en trompe-l'œil. Éditions Karthala.